البيرق
AL BAYRAK
الاثنين 20-07-2009 العدد 19808
9

الخولي رحب بقرار إعادة تخصيص الرمز ٧١ و٧٢ لشركتي الخلوي

اعتبر رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان مارون الخولي «أن رد مجلس شورى الدولة طعن وزارة الاتصالات بقرار أصدرته الهيئة المنظمة للاتصالات الرقم ٢٠٠٩/١، والذي يقضي بإعادة تخصيص الرمز ٧١ لشركة «أم تي سي توتش» والرمز ٧٢ لشركة «الفا» هو في مثابة قرار تأسيسي لعمل الهيئة والذي من شأنه يطلق عملها وصلاحياتها وفقاً لقانون الاتصالات الرقم ٤٣١ كما أنه يؤشر إلى مسألة فصل الصلاحيات بين الوزارة والهيئة وضرورة احترام تنفيذ قانون الاتصالات والذي يعطي الهيئة الصلاحيات الأشمال والأوسع من الوزارة».

وقال: «إن ترحيبنا بهذا القرار القضائي ينطلق من حرصنا على إعطاء الدور الكامل للهيئة الناظمة للاتصالات والتي منوط بها إدارة قطاع الاتصالات الذي يعاني اليوم من فوضى كبيرة أدت وتؤدي إلى ضرر على مصالح المستهلكين بالدرجة الأولى من جراء إدارة القطاع بالطريقة العشوائية وبالقرارات الطارئة أو بالبيانات الصادرة عن وزير الاتصالات عند حدوث المشاكل التقنية والتي كان آخرها انقطاع الاتصالات لساعات والمشاكل الناتجة عن السوق السوداء لبيع الخطوط المسبقة الدفع بحيث لا يجوز أن يستمر تجهيل الفاعل وعدم تحميله المسؤولية، وكل ذلك يحصل لغياب الدور الفاعل للهيئة الناظمة والذي يعطيها حق اتخاذ الاجراءات والقرارات وفق أحكام قانون الاتصالات من إصدار التراخيص إلى إعداد المراسيم والأنظمة المتعلقة بقطاع الاتصالات وصولاً إلى وضع المعايير وتحديد التعريفات وإلى مراقبة ومحاسبة الشركات المشغلة للقطاع وهذا الأمر لم يحصل منذ تكوين الهيئة لا بل أن صلاحيات الهيئة تبدو في الواقع كأنها مجيرة إلى مستشار وزير الاتصالات أو رئيس هيئة المالكين (OSB) والذي له قدرة على مخاطبة الشركتين المشغلتين أكثر من الهيئة نفسها».

وأكد «دعم الهيئة الناظمة للاتصالات بصفتها المعنية الأولى بحماية المستهلك من حيث تأمين المنافسة وإنشاء شركة اتصالات لبنان (Liban Telecom) والخدمة الجيدة والتعرفة وإدخال التقنيات الجديدة وبأسعار الخدمات وأهمها فرض العقوبات على المخالفين، وانطلاقاً من هنا ندعو الحكومة الجديدة إلى إعادة تصويب ومعالجة مكامن الخلل في القطاع الخلوي عبر إعطاء الهيئة الناظمة للاتصالات دورها الفعلي والقانوني وفك التشابك بين صلاحيات وزير الاتصالات والهيئة الناظمة حتى ينتظم عمل القطاع ولا يستفيد المضرون فيه من هذا التشابك وحتى نستطيع تحميل مسؤولية إدارة القطاع لجهة رسمية واحدة معنية».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"